Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ندوات
أكاديمية المملكة المغربية

شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية

فاس

1 ــ 3 شعبان سنة 1404 هـ

22 ــ 24 أبريل سنة 1985 م

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

حول الرئاسة في الاجتماع الانساني ونموذج الرئاسة الأمريكية

أحمد صدقي الدجاني

بين يدي الموضوع

نحن أمام موضوع مطروح بإلحاح على صعيد السياسة الدولية . ففي عالمنا الأكثرِ ترابطا بفعل ثورة الاتصال التي يعيشها، هناك دول لها تأثير واضح على مجريات الأمور فيه . ومن هذه الدول تلك التي تكون مدة الانتداب الرئاسي فيها محدودة، وتشهد تعاقب الرؤساء على الحكم كل بضع سنين، فتبرز قضية الاستمرارية في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية مع تغيير رؤسائها، وتثور أسئلة حول هذه القضية تنتظر الاجابة العلمية عنها .

لقد أغراني النظر في هذا الموضوع بعد أن تأملت ورقة العمل، أن أسلّط الضوء ـــ وأنا دارس تاريخ ـــ على مسائل تتعلق بالرئاسة في الاجتماع

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الانساني بغية استذكار السنن التي حكمت مسار تجربة الانسان التاريخية في هذا المضمار، فعرضتُ لثلاث مسائل . ثم نظرتُ كيف تعامل النظام الرئاسي الأمريكي معها. وختمت بتشوُّف مستقبل الرئاسة في عالمنا المتغير . وكان عليَّ أن أبدأ بتمهيد أحدّدُ فيه فهمي لمصطلح « الأنظمة الديموقراطية ».

حين نتحدث عن الانتداب الرئاسي في الأنظمة الديموقراطية يتجه الذهن إلى « رئاسة » تأتي عبر عملية انتخابية في دولة مّا، تعتمد نظام تعدد الأحزاب، ويتنافس في هذه العملية أكثر من « مرشَّح » لاشغال منصب رئيس الدولة، فيفوز واحد بالأغلبية ويشغل المنصب الأول في الدولة في فترة محدودة تكون قابلة لأن تمتد فترة أخرى حسبما ينص عليه دستور الدولة .

استقرت فكرة « الانتداب الرئاسي » هذه في عدد من الدول عبر رحلة طويلة تطورت خلالها أنظمة الحكم إلى أن أصبحت على ما هي عليه اليوم. ويسود تطبيق هذه الفكرة في الدول التي يجمعها ما اصطُلح على تسميته بالغرب. ومن نماذج تطبيقها النظامُ الرئاسي الأمريكي، والنظامُ الرئاسي الفرنسي، والنظام البرلماني الأنجليزي. وتَصِفُ هذه الدول أنظمتها بوصف الأنظمة الديمقراطية. ويُطلق عليها البعض اسم الديمقراطيات الغربية تمييزا لها عن أنظمة أخرى يحرص القائمون عليها بتسميتها « أنظمة ديموقراطية ». وتُعرف « الديموقراطيات الغربية » بأنها تعتمد الديموقراطية الليبرالية أساسا فلسفيا لها تزاوج فيه بين الديموقراطية التي تعود بجذورها إلى الحضارة الاغريقية، وبين الليبرالية ــ أو مذهب أنصار الحرية ــ التي برزت في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الغرب منذ القرن الثامن عشر، تعبيرا عن واقع اجتماعي جديد. وجوهر الديموقراطية الاغريقية هو توسيع دائرة الحقوق بين الأفراد بحيث يتساوون في فرص الحياة. أما جوهر الليبرالية الغربية فهو حرية الاختيار على الصعيد الاقتصادى وبَلْوَرة السوق الرأسمالي واعتماد نظام اقتصادي يقوم على المنافسة وتحكُمه قوانين حرية السوق والعرض والطلب، ونظام سياسي يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية. وقد بشّر المفكرون الليبراليون الأوربيون بفكرة المساواة وطالبوا بحق الشعب في اختيار حكومته فانتظمت الفكرة الديموقراطية في إطار دستوري على حق الاقتراع السرِّي وتقييد سلطات الحكومة بدستور مكتوب صادر عن مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه. (1)

يلفت النظر أن عمليات الانتداب الرئاسي في الأنظمة الديموقراطية الليبرالية الغربية، مع اتفاقها في الأساس الذي تقوم عليه، فإنها تختلف في تفاصيلها بين نظام وآخر في هذه الدولة أو تلك. وهذا يصدق على مدة الانتداب الرئاسي وصلاحيات الرئاسة وعلاقة المؤسسة الرئاسية بمؤسسات النظام الأخرى. ويرجع هذا إلى أن نظام الحكم في أية دولة يتحدد من خلال عوامل معيّنة فيتميز بخصوصيته. ولنا أن نشير من بين هذه العوامل إلى عامل المكان الجغرافي وعامل التجربة التاريخية وعامل تدافع القوى الاجتماعية في الدولة.

يلفت النظر أيضا أن أساليب ممارسة الرئاسة في عالمنا المعاصر تطورت مع حدوث ثورة الاتصال ومع نموٍّ مؤسسة الدولة وتضخم أجهزتها. وقد برز ذلك بصورة خاصة في الأنظمة الغربية التي دخلت دولها العصر

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

التكْنُتْروني (التقني ــ الالكتروني) على حد تعبير بْرِيجِنْسْكِي.[2] وعكس هذا التطور نفسه على واقع صلاحيات منصب الرئيس.

يلفت النظر أخيرا أن بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالانتداب الرئاسي في الأنظمة العربية لا تزال مطروحة اليوم كما كانت مطروحة في مختلف الدول والمجتمعات منذ أن وجد الاجتماع الانساني. واستذكار هذه المسائل ضروري عند البحث عن التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي واستمرارية السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وعند تشوُّف مستقبل منصب الرئاسة. ولنا أن نعرض ثلاث مسائل.

المسألة الأولى

هي الحاجة إلى الرئاسة في الاجتماع الانساني وسلطانها. وقد اعتبرت غالبية المجتمعات الانسانية هذه الحاجة ضرورية وأمراً مفروغا منه، ورآها بعض المفكرين متصلة بالفطرة الانسانية، ولاحظوا وجودها في بعض مجتمعات الحيوان، « كما هو الشأن في طوائف النحل والنمل والقردة والأبقار والأغنام والجاموس الوحشي والأوعال والقنغر والدجاج »[3]، بينما رآها مفكرون آخرون وليدة الحاجة الاجتماعية.

لم يخلُ الأمر من ظهور آراء في حقب تاريخية مختلفة تقول إن الرئاسة ليست حاجة ضرورية. وترى أنه يمكن لمجتمع مّا أن يستغنيَ عنها حين تتوافر فيه شروط معيَّنة، أو حين يصل بتطوره إلى مرحلة معينة. لقد برزت قضية الحكم ومسألة الرئاسة في حياة الشعوب القديمة، وسجلت

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الأساطير التي وصلتنا منهم بعض أفكارهم السياسية ومناهجهم في الحكم والسلطة والعدالة والدولة والحرب والسلام. ولنا أن نشير هنا إلى ما جاء في ألواح سُومَر وأوراق البرْدي المصرية التي حفظت وصايا ايبوور وبتاح حوتب وتشريع حورمحب والنقوش التي حفظت شريعة حمورابي وعهد لقمان المِلك ومدوَّنات شريعة مانو. وحين جاء الاغريق وأخذوا من معارف سابقيهم انتقلوا بالتفكير السياسي إلى المستوى المنهجي للمعرفة، وطرح علينا أفلاطون أفكارا واضحة بشأن الرئاسة والحكم.

تحدث أفلاطون عن نشأة المدن في قالب أسطوري، فذكر كيف أن الناس حين تجمعوا معاً لم تكن لهم دراسة بفن الحكومة، وكان بعضهم يسيء معاملة البعض فتعرضوا لعوامل التشتت والدمار. وخشي زِيُوسْ أن ينقرض النوع البشرى فأرسل هرْمِسْ اليهم يحمل الوقار والعدالة لتكون هي المبادىء النظامية التي تتبعها المدن والمجموعات فتسودها الصداقات والسلام.

وقد أورد أفلاطون على لسان سقراط في « الجمهورية » أن « العدالة عدالتان، عدالة في الفرد، وعدالة في الدولة »، وقال « إن الدولة تنشأ لعدم استقلال الفرد بسدّ حاجاته بنفسه وافتقاره إلى معرفة الآخرين »، ورأى أفلاطون أن الدولة طبيعية ولا تقوم الا بطبقات ثلاث هي طبقة الحكام المشرّعين، وطبقة الجنود المدافعين، وطبقة العمال والصناع المنتجين. وتصور أن يكون الحاكم إنسانا فُطِر على حب الحكمة وهو مثال الخير والجمال. (4)

كان كونفوشيوس من القائلين بحاجة الاجتماع الانساني إلى الرئاسة. وقد ظهر في الصين في القرن السادس قبل الميلاد، وصاغ مجموعة آراء

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

سياسية كانت قد وردت في الكتب الصينية السابقة، واعتمدت أراؤه مبادىء، ومنها « أن ما تراه السماء وتسمعه ليس غير ما يراه الشعب ويسمعه. فهناك اتصال وثيق ومستمر بين السماء والشعب، وعلى كل من يقومون بشؤون الحكم في الشعوب المختلفة أن يراعوا ذلك ويعتبروه ». وقد خاطب كونفوشيوش الأمير في كتاب الطقوس قائلا : « إذا نلْتَ حب الشعب فإنك تنال بذلك حكم الامبراطورية ». وحدد مهمة أية حكومة أن تحقق ثلاثة أمور : « أن يكون لدى الناس كفايتهم من الطعام، وكفايتهم من العتاد الحربي، والثقة بحكامهم ». وحين سأله تزه ــ كونج عن الأمر الذي يمكن التخلي عنه أولًا فيما إذا كان لابد من الاستغناء عن أحد الأمور، أجاب أنه عليكم التخلي عن العتاد الحربي، ثم يمكن التخلي عن الطعام، ذلك أن الموت قضاء محتوم على البشر. أما الثقة بالحكام فلا يمكن التخلي عنها لأنه إذا لم يكن للناس من ثقة بحكامهم فلا بقاء للدولة. (5)

كان غالبية المفكرين المسلمين الذين بحثوا في الحكم من القائلين بوجوب « الامامة » وقد ناقشوا هل وجبت بالفعل أم بالشرع، وهل النزوع إلى تنصيب رئيس للجماعة فطري أم مكتَسب. وكان ابن تيمية من القائلين بأنه فطري (6). واعتبرت الامامية الامامةَ ركن الدين وقاعدة الاسلام (7). ورأى نظام الملك أن الحرمان من الرئاسة الصالحة غضب من الله وخذلان. وهو يؤدى إلى أن « تشبَّ الفتن وتُشرعَ السيوف وتُهدر الدماء، ويفعل الأقوياء ما يشاؤون إلى أن يهلك المجرمون والعاصون جميعا في أتون تلك الفتن ونزيف الدم، ويخلو العالم منهم ويصفو (8). وقد فصل الفارابي قبل ذلك، الكلامَ عن مزايا الرئيس في المدينة الفاضلة، وقال : « إن نسبة الرئيس إلى المدينة الفاضلة كنسبة القلب إلى الأعضاء، أو كنسبة السبب الأول

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

للموجودات... هكذا المدينة الفاضلة، فإنها متعلقة بوجودها وشرائعها وكمالها برئيسها الأعلى »، ولا بد أن يتصف هذا الرئيس بكمال العقل وبقوة المخيّلة [9]. وقد وُجد من الخوارج والمعتزلة من قال « إن الامامة غير واجب نصبها »، فإن عدلت الأمة ولم يكن فيها فاسق لم يُحتج إلى إمام » [10]. ولكن هؤلاء كانوا قلّة، أما الكثرة الغالبة فقد انطلقت من حديث مؤداه « إنكم إذا كنتم ثلاثة فأمّروا أحدكم ». [11]

بَلْوَرَ ابن خلدون فكرة واضحة حول الحاجة إلى الرئاسة في الاجتماع الانساني. وانطلق من أن هذا الاجتماع الانساني ضروري لأن الانسان مدني بالطبع، والاجتماع هو المدنية وهو معنى العمران. ووصل إلى أن الاجتماع إذا حصل للبشر... فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم ـــ الحيوانية ـــ من العدوان والظلم... ويكون هذا الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبةَ والسلطانَ واليدَ القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك. وقد تبين أنه خاصة للانسان طبيعية ولابد منها. وقد يوجد في بعض الحيوانات العُجم... كما في النحل والجراد، إلا أن ذلك موجود لغير الانسان بمقتضى الفطرة والهداية، لا بمقتضى الفكرة والسياسة. وبحث ابن خلدون في الرياسة وربطها بالعصبية [12]. ومثله فعل ابن الأزرق في كتابه « بدائع السُّلك في طبائع الملك » الذي قرر أن توهّم الاستغناء عن السلطان باطل، وفصل الحديث عن حقيقة الملك وسائر أنواع الرئاسات وصفات الرئيس. [13]

لقد كتب ميكيافيلي كتابه « الأمير » في عصر النهضة الأوروبية، فكان ذلك بداية ازدهار الفكر السياسي في الغرب. واحتل موضوع الرئاسة

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مكانا هاما في بحوث سلسلة من المفكرين الغربيين حول الحكم، ولنا أن نذكر أسماء جان بودان، وهُوْبز، ولُوكْ، ومونتِسْكْيُو، ورُوسُو، وهِيغِل، وماركس، من بين أسماء أخرى. وقد أكدت كتاباتهم ما ذهب إليه سابقوهم. (14)

جماع القول في هذه المسألة الأولى أن الحاجة إلى الرئاسة في الاجتماع الانساني حقيقة تصدقها تجارب الأمم والواقع القائم. وهي حاجة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها عند غالبية المفكرين، ولابد منها لاستمرار العمران البشري. وقد اكتسب منصب الرئاسة دلالة رمزية، وأحيط بالاحترام والاجلال، وتجسّد ذلك في مراحل سابقة بتقديس الرئيس، فعَرَفت بعض المجتمعات عبادة الرّؤساء، وبرز في مجتمعات أخرى الرئيسُ النبي والرئيس الحكيم. وحمل منصب الرئيس في معظم المجتمعات في طياته صفة الأبوة وصفة الحكمة، فهو الشيخ، وهو الزعيم، وهو القائد، وهو عند بعض عامة بلاد الشام « الاختيار » الذي يُطلق أيضا على الرجل الشيخ. وتميز بيت الرئيس عن سائر البيوت وأصبح يدل هو الآخر على الرئاسة. وقد عرَّف المصريون القدماء الرئيس بساكن البيت الكبير، ويجرى الحديث اليوم عن ساكن الكرْمِلِين، أو ساكن البيت الابيض.

واضح من كلمة الرئيس في اللغة العربية أنها من الرأس، وهي تعني سيد القوم، ويقال له أيضا الرأس، والريِّس مثل القيِّم، (15) وقد تمتَّع الرئيس بسلطات قوية اختلفت من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر. وحدث أن جرى تقييد الرئيس بصور مختلفة، ولكن صورته الغالبة هي أنه « اذا قال فعل » ويلفت النظر أن تطور معظم الدول الأوروبية في عصر النهضة الأوروبية نحا

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

منحى المَلَكية المطلقة التي يشخص فيها المَلِكُ المثل الأعلى القومي، ويتمتع حقا وفعلا بصفات السيادة، أي بسلطة من القوانين كإقامة العدل، وفرض الضرائب، وإعداد جيش دائم، وتعيين موظفين، والحكم على الاعتداء على الأموال العامة بوصفه قاضيا أعلى. وقد أسهم انتشار الحقوق الرومانية في تلك الفترة في طرح فكرة الأمير المطلَق الذي يركز جميع السلطات بشخصه وتكون إرادته هي القانون. واقترنت هذه الفكرة بفكرة البطل القديمة، وتداخلت العاطفة الوطنية مع عاطفة الولاء للأمير، وغذّى العاطفتين النضال ضد الأجنبي، والتنافس بين طوائف المجتمع له، فنحا التطور منحى المَلَكية المطلقة. وتجدر الاشارة هنا أن السلطة الفعلية لهذا الحكم المطلق تدعونا إلى عدم المبالغة في قيمته، لان نفوذه الحقيقي على الحياة اليومية وعلى رعاياه أقل من نفوذ الحكومات الديمقراطية في القرن التاسع عشر على مواطنيها. (16)

المسألة الثانية

هي مدة الرئاسة، وقد تضمنت التجارب الانسانية توجّهين نحو هذه المسألة. يقول أولها، بالديمومة مدى الحياة، ويقول الآخر بالمدة المحدودة.

يعبر هذان التوجهان عن نزعتين متلازمتين في الاجتماع الانساني، تنزع أولاها، إلى الاستمرار في الوضع القائم، لما يمثله الاستمرار من استقرار، ولما يورثه من طمأنينة تعود إلى معرفة الأمور وألفة المسار. وتنزع الأخرى إلى التغيير الذي تتطلبه متغيرات حدثت سواء على صعيد بروز أجيال جديدة في المجتمع، أو على صعيد التركيب الاجتماعي لقوى المجتمع. وكثيرا مّا تعبّر عن النزعتين عواطف متضاربة.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

لقد عرفت بعض المجتمعات فيما يخص هذه المسألة الاشتراط على من يقبل الرئاسة فيها، أن يتخلى بعد مدة محدودة عنها ويذهب بعيدا، وقد اختلف تحديد هذه المدة بين مجتمع وآخر. ومما رواه ابن فُضلان المبعوث العربي المسلم إلى بلاد الترك والخزر والروس والصقالبة أوائل القرن الرابع الهجري في رحلته عن مجتمع الخزرج أن « مدة ملكهم أربعون سنة، إذا جاوزها يوما واحدا قتلته رعيته وخاصته، وقالوا هذا قد نقص عقله واضطرب رأيه ». (17) وعرفت الحضارات الانسانية أنظمة مَلَكية امتد الحكم فيها لأكثر من نصف قرن، ونذكر من بين هؤلاء الملوك رعميس الثاني قديما وفيكتوريا حديثا.

منذ القديم عرف الاجتماع الانساني النظام المَلَكي معبرا عن غلبة التوجه نحو الاستمرار، والنظام الجمهوري معبرا عن غلبة التوجه نحو التغيير،.وقد قال ميكيافيلي في « الأمير » : لا تخرج جميع الحكومات والممالك، التي حكمت الجنس البشري في الماضي أو التي تحكمه الآن، عن أن تكون في أحد شكليه : إما الشكل الجمهوري أو الشكل الملَكي. والملكيات إما أن تكون وراثية، بحيث ينتقل الحكم فيها عبر السنوات الطويلة، ضمن أفراد الأسرة الواحدة، أو حديثة العهد والنشوء... » وقد أوضح ميكيافيلي أن الناس يقبلون طول مدة حكم الأمير « إذا لم يقترف من الرذائل ما يربو على المعقول فيحمل الناسَ على كراهيته، فإن من المنطق بالنسبة لرعاياه أن يكونوا شديدي التعلق فينسون على مدى حكمه الطويل، ذكريات البدع وأسباب التجديد، إذ أن التبدل في الحكم يترك الطريق ممهدا دائما لوقوع تبدل آخر ». كما أوضح أن تعوّد الناس على أسرة حاكمة يوجِد مألوفات وراثية يصعب الاعتداء عليها في الاحوال العادية. (18)

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

نلاحظ في حالة النظام المَلكي أن الآخذين به يحرصون على تلبية نزعة التغيير بإحداث التغيير على مستوى الوزارات وكبار المعاونين. ونلاحظ أيضا أن تطور الملكية في الغرب أوصل إلى أن تصبح سلطة المَلِك رمزية في الدول الملكية الديموقراطية، وفي هذا تعبير عن نزعة الاستمرار على صعيد الرئاسة الرمز وعن نزعة التغيير على صعيد الوزارة المسؤولة. ويلفت النظر أن أهل الحل والعقد الذين يختارون الرئيس في إحدى الدول الكبرى التي العُرف فيها أن تنتهي مدة الرئاسة بالوفاة، كانوا يعمدون إلى اختيار معمّرين شيوخا لا تطول مدة رئاستهم، وفي هذا أيضا توفيق بين نزعة الاستمرار ونزعة التغيير.

جماع القول في هذه المسألة أن الناس توزعوا بين مزايا الاستمرار الذي يوفره عدم تحديد مدة الرئاسة، وما ينتج عنه من استقرار، وبين مزايا التغيير وما ينتج عنه من تجديد. وقد توصلت أنظمة الحكم المختلفة مَلَكية كانت أو جمهورية إلى التوفيق بين ضرورة الاستمرار وضرورة التغيير، واختيار كل مجتمع نظاما يناسبه.

المسألة الثالثة

هي انتقال السلطة من رئاسة إلى أخرى. وقد انشغلت بها المجتمعات الانسانية، وتطلعت إلى أن يتم هذا الانتقال بسهولة ويسر.

طرحت هذه المسألة في الأنظمة الملكية موضوع ولاية العهد. وقد أفرد له ابن خلدون فصلا في مقدمته نظّر له وأوضح فيه أن الامام وهو الولي والأمين على الأمة الذي ينظر في مصالحها في حياته « ينظر لهم بعد مماته،

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ويقيم لهم من يتولى أمورهم كما كان هو يتولاها، ويثقون بنظره لهم في ذلك كما وثقوا به فيما قبل. وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جوازه وانعقاده » (19). ونلاحظ أن رئاسات كثيرة حرصت على أن تطمئن في حياتها على من يخلفها. كما نلاحظ أن عدم وضوح عملية انتقال السلطة حين تكون الرئاسة مدى الحياة يسبب عند هرم الرئيس قلقا ينافي الاستقرار الذي وفره الاستمرار، وبخاصة إذا لم تبرز الشخصيات التي يمكن أن تتحمل المسؤولية بعد وفاة الرئيس.

لقد اهتمت الدساتير المكتوبة بالنص على كيفية انتقال السلطة كي لا يحدث فراغ في منصب الرئاسة. ومما يلفت النظر في الاجتماع الانساني حول هذه المسألة أن تأخر حدوث التغيير في منصب الرئاسة عن الوقت المناسب له، يورث عواقب وخيمة أبسطها اختلافُ الناس حول الرئاسة وتوزعُ ولائهم لها. وهذا ما حذا بالدساتير أن تولي هذا الموضوع ما يستحق من عناية، وهو أيضا ما أوصل الأنظمة الغربية إلى تحديد مدة للرئاسة لا يجوز تجاوزها.

لا بد أن نلاحظ هنا بأن تغير الرئيس في الدولة بعد انتهاء المدة المحدودة له لا يستوجب حدوث انقطاع في استمرارية سياسة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، مادامت مؤسسات الدولة باقية. وقد تطورت مؤسسة الرئاسة في الدول الحديثة فأصبحت تضم موظفين كثيرين يتوافر لبعضهم الاستمرار في منصبه. وتحرص الدول التي تعتمد النظام الحزبي على أن يكون ولاء هؤلاء للدولة، وليس من الضروري أن يكونوا حزبيين.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

كيف تعاملت الأنظمة الديموقراطية الغربية مع هذه المسائل ؟ إذا أخذنا نموذج النظام الرئاسي الامريكي الذي يعتبر نظاما حديثا بالمقياس النسبي لدولة كبيرة، نجد أنه فيما يخص المسألة الأولى أعطى لمنصب الرئيس أهمية بالغة. وقد أوضح الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكْسون في كتابه « الحرب الحَقيقية » بعد أن ختم مذكراته، أنه وقد أمضى أكثر من ثلاثة عقود منذ أن أصبح نائبا بالكونغرس وهو يتابع الأحداث الدولية ويحتك برؤساء دول مختلفة، لا يجد ما يفوق منصب الرئيس أهمية في تحديد مستقبل الحرب والسلام في العالم [20]. والحق أن رئيس الولايات المتحدة مسؤول بالغ السلطان. ويعود دوره البارز إلى ما له من سلطات شرعية وإلى عوامل أخرى، من بينهما « حاجة الاجتماع الانساني إلى قيادة، ومتطلبات النظام الحزبي السائد في الولايات المتحدة، ونزوع العامة إلى تأييد الرجل الأول على الصعيد القومي. ويلفت النظر أن نائب الرئيس، وهو الذي تختاره البلاد بمجموعها مع الرئيس لا يشمله هذا النزوع، فإذا ما أصبح رئيسا لسبب أو لآخر اختلف الأمر واتجه تأييد العامة إليه ». وهذا دليل على الهالة التي تحيط بمنصب الرئيس في عقول الناس.

نجد فيما يخص المسألة الثانية المتعلقة بمدة الانتداب الرئاسي أن هذه المدة هي أربع سنوات قابلة للتمديد بالانتخاب مدة أخرى. ولا يمكن لأي شخص بحسب الدستور الأمريكي أن ينتخب أكثر من مرتين. وفيما عدا انتخاب فرانكْلين روزفيلْت لأربع مرات متتابعة، فإن تقليد الفترتين هو الذي ساد من عهد واشِنْطُن أول رئيس فصاعدا. وقد تناول التعديل الثاني والعشرين للدستور مسألة المدة عام 1951 بعد أن حدثت سابقة فرانكلين روزفلت.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

وفيما يخص المسألة الثالثة المتعلقة بانتقال السلطة من رئيس إلى آخر فإننا نجد أن نائب الرئيس المنتخب يصبح هو الرئيس إذا خلا المنصب بموت الرئيس أو لسبب آخر، وإذا لم يكن هناك نائب رئيس عند حدوث الفراغ الرئاسي فإن المتحدث باسم « بيت الممثلين » يصبح الرئيس. وقد جاء التعديل الخامس والعشرون ليعطي الرئيس سلطة تسمية نائب الرئيس حين يخلو هذا المنصب ويجري تثبيته إذا حصّل على غالبية أصوات مجلسي النواب والشيوخ. وتعالج مجموعة تعديلات دستورية جميع احتمالات فراغ منصب الرئيس أثناء فترة ولايته بحيث يتم اختيار رئيس يقوم مقامه.

ويتم انتقال السلطة في نهاية فترة الرئاسة عن طريق عملية انتخاب رئيس، وقد يقوم الرئيس بترشيح نفسه فينجح مرة أخرى، وربما يفشل فيتولى رئيس جديد، ويجري انتخاب الرئيس وفق عملية ذات خطوات عدّة تبدأ بالتنافس على ترشيح كل حزب لمرشحه لمنصب الرئاسة.

قلنا إن رئيس الولايات المتحدة هو مسؤول بالغ السلطات، يتمتع بصلاحيات واسعة على صعيدَي السياستين الداخلية والخارجية. فقد فصل الدستور « السلطة التنفيذية » على مقاسه أن له صلاحياته في عملية صنع القانون، وله فضلا عن ذلك قوته السياسية ونفوذه. ويتجسد سلطانه في عملية صنع القانون بصلاحيته في توجيه خطاب عن « حال الاتحاد » التي يقدم فيها المعلومات والتوصيات، وبصلاحيته في رفض ما يصدر عن مجلسَي النواب والشيوخ. فسلطانه حين يوصي ايجابي، وهو سلطان سلبي حين يمنع.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

يمكننا أن نشير ضمن استعرافنا لصلاحيات رئيس الولايات المتحدة في عملية صنع القانون إلى رسائله إلى الكونغريس في افتتاح دوراته، وحق النقض، ودعوته الكونغريس الى عقد دورات خاصة، وتأجيل الانعقاد وتقديم العون في التشريع. أما العوامل الأخرى الخارجية عن التشريع في صنع قوته وسلطانه فهي قيادته السياسية والدعم الشعبي له، وما يحيط بالرئاسة من هالة وهيبة، وما يعقده الرئيس من مؤتمرات خاصة، وما يناله من دعم جماعات الضغط على المعارضة، ويلاحَظ أن نفوذ الرئيس على الكونغريس يختلف باختلاف الرجل الذي يشغل منصب وزمن تولّيه، وهو نادرا ما يكون قليلا، ولكنه لم يبلغ قط مبلغ الرئاسة « الديكتاتورية » المتسلطة في حقل تقرير السياسة. ويرجح إرنِست شولْتْزْ في كتابه « أساسيات في الحكومة الأمريكية » أن هذا النفود الرئاسي لن يبلغ ذلك المبلغ في المستقبل المتطور، ويشير إلى دراسة أجراها (21) دانييل بيرمان توصلت إلى أن أثر السلطة التنفيذية على الكونغريس بقي قليلا.

إن رئيس الولايات المتحدة هو رئيس السلطة التنفيذية. وهذا يعني أنه يدير ويحكم الادارة الأمريكية. وهو يفعل ذلك من خلال أعوانه ومن خلال مؤسسة الرئاسة ومن خلال مجلس الوزراء. وله سلطاته الواسعة في مجال تحضير ميزانية الدولة، وفي مجال تعيين مسؤولي الدولة، وفي مجال إزاحتهم عن مناصبهم. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله سلطاته الخاصة في زمن الحرب. كما أن له حق العفو ضمن أصول معيّنة في مجال القضاء. ودوره مميز في إدارة السياسة الخارجية للدولة. وهو يتقاسم مع مجلس الشيوخ سلطة إبرام المعاهدات، ولكن نصيبه في هذه القسمة هو الأكبر. نحن إذن أمام جهاز ضخم ومعقد لسلطات هائلة مصيرية.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

ما هو دور الرئيس الأمريكي في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية ؟ كيف يمارس هذا الدور ؟ وإلى أي مدى تتحقق استمرارية السياسة الخارجية مع تتابع الرؤساء في النظام الأمريكي ؟

تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة مؤسسات، ورغم ذلك يمكن القول إن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات الى الحد الذي يجعل الفكر السياسي الأمريكي يقول إن السياسات الخارجية سياسات رئاسية أساسا. ذلك أن سلطة المبادرة في صنع السياسات الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة وبالرئاسة بصفة خاصة.

إن للرئيس أن يقترح السياسات في « رسالة الاتحاد »، ويقدّم التوصيات، وله (بناء على مشورة مجلس الشيوخ وموافقة ثلثي أعضائه) أن يعقد المعاهدات، وهو يعيّن السفراء والقناصل وكبار ضباط القوة المسلحة بناء على مشورة المجلس وموافقته، ويحكم القول أن الرئيس على صعيد الممارسة العملية هو المدير الأساسي لشؤون الدولة الخارجية، ويستطيع أن يحدد أولويات السياسة الخارجية، ويطوّر بعض المفاهيم، ويطرح بعض المبادىء. ونذكر أن نيكْسُون جعل فِيتْنَامَ من أولوياته، وطوَّر مفهوم « الربط » بين مجموعة قضايا، وطرح مبدأ نيكسون الذي هدف إلى الحد من التورط الأمريكي في الخارج مع الاحتفاظ بالتعهدات والالتزامات تجاه الدول الحليفة والصديقة.

يمارس الرئيس الأمريكي هذا الدور الكبير من خلال مؤسسة الرئاسة. وهي جهاز ضخم يضم أكثر من ألف موظف دائم فضلا عن عدد كبير

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

من الموظفين غير الدائمين.

يشمل هذا الجهاز الضخم مكتب البيت الأبيض، ومكتب الميزانية، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، ومجلس الأمن القومي ومجلس الطيران والفضاء القومي ومجلس التخطيط للطوارىء ومكتب العلوم والتكنولوجيا. ويتولى مكتب البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناطق بعينها. فأما مكتب البيت الأبيض فهو يضم سكرتيري الرئيس ومساعديه الاداريين والمساعدين والمستشارين له. وهو يقوم بعدة وظائف منها إعلام الرئيس بأنشطة الوزارات والهيئات التنفيذية ومشاكلها، والعمل كرابطة بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي بما يضمن نجاح برنامج الادارة في الكونغريس، وتقديم النصيحة للرئيس حول المسائل العسكرية والأمن القومي، ومراجعة نصائح الخبراء والبيرقراطيين والوزراء المختلفين ومشورتهم. وأما مجلس الأمن القومي الذي نشأ عام 1947 فيتكوّن حسب نظامه الاساسي من رئيس الجمهورية، ونائب الرئيس ووزيرَي الخارجية والدفاع، ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية. ويعتبر رئيس الاركان المشتركة ومدير المخابرات المركزية مستشاران للمجلس، وكذلك مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية، ونائب وزير الخارجية، ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض وسكرتير هيئة البيت الأبيض. ويضم المجلس في نظامه الجديد الذي وضع في عهد نيكسون مجموعات عمل يتم تكوينها على أساس جغرافي أو على أساس وظيفي، ومجموعة مراجعة، ولجنة وكلاء الوزارة، وهيئة خاصة للتخطيط للأزمات. » (22)

لننظر كيف تعاملت الرئاسة الأمريكية مع قضية فلسطين والشرق

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الأوسط، ولنرى إلى أي حد اتصف هذا التعامل بالاستمرارية مع تغير الرؤساء وتتابعهم.

إن مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي هو أهم عنصر في مكتب البيت الأبيض فيما يتعلق بالشؤون العربية الاسرائيلية، وهو يقوم بعدد من الوظائف الهامة المتعلقة بتنسيق المعلومات الواردة والمتابَعة، وتوصيل تعليمات الرئيس وتقديم المشورة له، ويعاون مساعِد الرئيس الخاص مجموعة مساعدين لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا. وهناك مستشار الرئيس لشؤون اليهود الأمريكيين الذي يقوم بالربط المباشر بين الرئيس وزعماء اليهود الامريكيين، وقد بدأ هذا المنصب في عهد الرئيس ترومان عام 1947 وفيما يخص مجلس الأمن القومي فقد تشكلت مجموعة عمل خاصة بالشرق الأوسط قامت بدراسة الوضع في المنطقة بطريقة مستمرة، تماما كما انشغلت هيئة التخطيط للازمات بمتابعة الموقف في المنطقة عند تصاعد الأحداث فيها مثلما حدث في أيلول سبتمبر 1970.

تنشغل كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع بقضية الشرق الأوسط، وتشاركان ضمن حدود معينة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. ووزارة الخارجية هي الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الخارجية على المستوى الديبلوماسي. وهي تضم عددا من الخبراء المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، والسفراء العاملين في المنطقة، والمندوب الأمريكي في الأمم المتحدة. وتلاحظ بعض الدراسات أنه كان هناك تنافسا تقليديا بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض فيما يتعلق بالشرق الأوسط برز منذ عهد ترومان. أما وزارة الدفاع فهي

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الجهاز التنفيذي الذي يتولى مسائل الدفاع والأمن القومي. وفيها خبراء إقليميون في أمور الشرق الأوسط، وهي تلعب دورا في تحديد السياسة الأمريكية تجاهه وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية. ويلاحظ أنه برزت في هذه الوزارة وجهتا نظر استراتيجيتين فيما يخص موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي تُركز إحداهما على أهمية إسرائيل، وتقوم الأخرى بعدم إغفال أهمية الوطن العربي. (23)

تتعدد إذن القوى المشاركة في صنع السياسة الخارجية الامريكية، وتتباين منطلقاتها ووجهات نظرها في كثير من الأحيان بشأن الصراع العربي الاسرائيلي. فبينما تنطلق وزارة الخارجية مثلا من نظرة معينة للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة، يركز أعضاء الكونغريس على اعتبارات السياسة الداخلية والانتخابات، ويتراوح موقف الرئيس بين الاعتبارات الداخلية والخارجية تبعا لشخصيته ونظرته إلى العالم، وتركز وزارة الدفاع على المسائل العسكرية.

لقد حكم موقفُ السياسة الأميريكية من الصراع العربي الاسرائيلي الصراعَ الدولي والعلاقات الاميريكية السوفييتية، وتأييد اسرائيل والرغبة في تسوية الصراع. وبلورت الولايات المتحدة أفكارا بشأن تسوية الصراع بعد حرب عام 1967 تتعلق بأساس التسوية الذي يشمل الأراضي والحدود والقدس وحقوق شعب فلسطين وأمن اسرائيل، وبأطراف التسوية، وبإطار التسوية، وعملية التسوية. وحين ننظر في هذه الأفكار نجد أنها لم تتغير في خطوطها الرئيسية على مدى ثمانية عشر عاما، شغل منصبَ الرئيس فيها كل من جونْسونْ، ونيكْسونْ، وفورد، وكارتر، وريجان. ولا يتسع المجال هنا لعرض

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

هذه الأفكار. ويكفي أن نشير إلى أن النقاط الخمس التي طرحها الرئيس جونسون في يونيو عام 1967 التي يجب أن يتم على أساسها تسوية أزمة الشرق الأوسط قد تضمنها مشروع روجَرز في عهد الرئيس نيكسون في يونيو 1970، وبقيت خطوطها العريضة مع حدوث تطور في التفاصيل في اتفاقيات كامْب دافيد التي تولى إبرامها الرئيس كارتر عام 1978، ثم مبادرة الرئيس ريجان التي أعلنها عام 1982.

نلاحظ أيضا أن السياسة الامريكية توزعت في تحركها تجاه تسوية الصراع العربي الاسرائيلي بين ما يتطلبه دفع خطر المواجهة الدولية من تفاهم مع الاتحاد السوفياتي بشأن التسوية، وبين ما تتطلبه منافسة الاتحاد السوفياتي وإبعاده عن التسوية من انفراد في التحرك. وهكذا برز اتجاهان في السياسة الامريكية حول المشاركة السوفياتية في تحقيق التسوية، يقول أحدهما بضرورة التوصل إلى اتفاق مع السوفيات حول مبادىء التسوية واجراءاتها، ويرى الآخر الانفراد وإبعاد السوفيات والمضيّ في تحقيق التسوية من دونهم. ولا يتسع المجال هنا لتتبع صُوَر هذا التوزع والبحث في العوامل التي سببته. ويكفي أن نشير إلى انعقاد مؤتمر جنيف في أعقاب حرب 1973 برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ثم تعليق اجتماعاته، وصدور البيان الامريكي السوفياتي في أكتوبر 1977 وتراجع الولايات المتحدة الفوري عنه، ولكن ما يهمنا أن نخرج به هو أن هذا التوزع وُجد في كل من الرئاستين الجمهورية والديمقراطية، أي أنه لم يكن بسبب تغير الرئيس، وإنما لأسباب أخرى. (24)

يمكننا أن نصل من دراستنا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

هذه الفترة إلى نتيجة هامة هي أن الاستمرارية متحققة فيها، وقد يبرز تساءل يتعلق بهذه الاستمرارية عن مدى نجاح هذه السياسة في بلوغ أهدافها المعلنة المتعلقة باستتباب الأمن والسلام في العالم وفي المنطقة بخاصة ؟

يلفت النظر هنا تكرر الدعوة في الأوساط السياسية الامريكية بين حين وآخر إلى اعادة تقويم هذه السياسة في المنطقة كي يتحقق للاستمرارية الفعالية المطلوبة. ومن الذين يتحمسون لهذه الدعوة مسؤولون سابقون تحرروا من الالتزامات التي يفرضها عليهم المنصب.

وهذا يشير إلى وجود محددات تقّيد المسؤول السياسي وتتصل بطبيعة النظام الأمريكي، وكم هو مفيد أن تُسلّط الاضواء على تلك المحددات والقيود لتجري معالجتها.

هل تتحقق الاستمرارية في السياسة الأمريكية تجاه مناطق وقضايا أخرى ؟ نستطيع أن نقول إن الجواب سيأتي بالايجاب في أحيان كثيرة. ويبقى التساؤل ملحّا عن مدى نجاح هذه السياسة أمام ما نراه من حصادها

ما هو مستقبل منصب الرئاسة في عالمنا ؟

واضح أن الانتداب الرئاسي سيستمر مادام هناك اجتماع انساني. ولنا أن نتوقع ازدياد هيبة مقام الرئاسة في الانظمة الغربية مع دخول الغرب العصرَ التقني الالكتروني وحدوث ثورة الاتصال. ولنا أن نتوقع أن « يُحكم » سلطان الرئاسة أكثر فأكثر بما تشير به أجهزة الدولة. وقد سبق لمقدم هذا

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

البحث أن تحدث عن الرئاسة في مجتمع نهري زراعي « برزت فيه حكومة مركزية قوية بحكم ما يتطلبه المجتمع النهري من تنظيم دقيق. ونشأت فيه حضارة مزدهرة قامت فيها أجهزة ومؤسسات تتميز بالاستقرار. وقد احتل ساكن البيت في دولة ذلك المجتمع منزلة خاصة لما يجسده من معنى الوحدة، ولمسؤوليته في الحكم من خلال الأجهزة والمؤسسات، ولكن بقدر ما يبدو هذا الرئيس الحاكم مطلق التصرف في تسيير الأمور بقدر ما هو حقيقة الأمر محكوم بحدود لا يستطيع تجاوزها، ولابد إن حاول التجاوز، أن يصطدم بما تضعه الأجهزة من عراقيل »[25]. ولنا أن نقول إن هذا الوصف سيصدق على دول ما بعد عام 1984 في قصة جورج أورويل الشهيرة.

لنا أن نتوقع أن تبقى مدة الانتداب الرئاسي محدودة في الأنظمة الغربية تعبيرا عن توازن بين الاستمرارية والتغيير. وقد حكمت الدساتير والتقاليد عملية انتقال السلطة من رئيس إلى آخر.

بقي أن نشير إلى أن دُوَلا كثيرة ــ استقلت حديثا ــ قد استعارت النموذج الغربي في نظام الحكم لأسباب مختلفة. ويلفت النظر أنها طورت فيه ليلائم أوضاعها والطور الحضاري الذي تمر به. وقد عانى منصب الرئاسة في مثل هذه الأحوال من عدم رسوخ التقاليد التي تحكمه، وبخاصة فيما يتعلق بالمدة والصلاحيات. وأسهم في إحداث الخلل ما تستعين به الرئاسة من أجهزة الاتصال، الأمر الذي يجعلنا نتوقع مرور هذه الدول بفترة انتقالية يستقر بعدها أمر الرئاسة فيها. وقد أثبتت تجارب هذه الدول مدى خطأ استعارة نماذج خارجية في الحكم، وضرورة أن يعبر نظام الحكم في دولة مّا عن الاجتماع الانساني في تلك الدولة، ويأخذ في الاعتبار عامل المكان وعامل

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الزمان بكل ما يتضمنه من تجربة تاريخية، وعامل الطور الحضاري وعامل التركيب الاجتماعي.

لنا أن نقول في الختام أن منصب الرئيس سيبقى في كل الأحوال وفي جميع الدول رمزا تحيط به هالة من التقدير، وسينظر إلى من يحتله على أنه الأب مادام متمتعا بثقة الشعب.

المراجع

(1) يراجع قسم الأساس النظري من كتاب « أزمة الديمقراطية في الوطن العربي »، مركز دراسات الوحدة العربية.

(2) بريجنسكي، « بين عصرين، أمريكا والعصر التكنتروني »، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت.

(3) علي عبد الواحد وافي، « غرائب النظم والتقاليد والعادات »، الجزء الثاني، صفحة 138.

(4) أفلاطون، « محاورة بروتاجوراس » ترجمة محمد كمال الدين علي يوسف، ص 55 – 58، دار الكاتب العربي.

(5) حسن شحاته سعفان، « كونفوشيوس »، ص 7، مكتبة نهضة مصر.

(6) ابن تيمية، « السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ».

(7) محمد فتحي عثمان، « من أصول الفكر السياسي الاسلامي »، ص 366، مؤسسة الرسالة.

(8) نظام الملك الطوسي، « سياسة نامه، سِيَر الملوك »، ترجمة يوسف بكار، ص 39، دار القدس.

(9) الفارابي، « أهل المدينة الفاضلة ».

(10) محمد فتحي عثمان، المصدر الذي سبق ذكره، ص 368.

(11) المصدر نفسه.

(12) ابن خلدون، « المقدمة »، تحقيق علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي.

(13) ابن الأزرق، « بدائع السلك في طبائع الملك »، الدار العربية للكتاب

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

(14) ميكيافيللي، « الأمير »، تحقيق فاروق سعد، دار الآفاق الجديدة.

(15) انظر مادة « رأس » في لسان العرب.

(16) نور الدين حاطوم، « عصر النهضة الأوروبية »، الموسوعة التاريخية.

(17) ابن فضلان، « رسالة ابن فضلان »، تحقيق سامي الدهان، دمشق، إحياء التراث العربي.

(18) ميكيافيللي، المصدر الذي سبق ذكره.

(19) ابن خلدون، المصدر الذي سبق ذكره.

(20) نيكسون، مذكرات نيكسون، « الحرب الحقيقية »، ترجمة سهيل زكار، ص 352، وهو يقول نصاً : « بينما كنت أراقب انكشاف الأحداث العالمية عبر تلك السنين، اتضح لي أن أكثر العوامل حسما، من أجل قوة الغرب وتماسكه، ومن أجل فرص السلام، هي القيادة التي يظهرها رئيس جمهورية الولايات المتحدة. فللرئيس الأمريكي سلطة هائلة زمن الحرب... وله أيضا سلطة هائلة من أجل الحيلولة دون وقوع حرب والمحافظة على السلام ».

(21) Schulz Ernest, Essentials of American Government

(22) هالة سعودي، « السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، 1967 - 1973 »، مركز دراسات الوحدة العربية.

(23) المصدر السابق.

(24) أحمد صدقي الدجاني، « رؤى مستقبلية عربية، بحث الصراع العربي الاسرائيلي وآفاق الثمانينات »، دار المستقبل العربي.

(25) أحمد صدقي الدجاني، « رؤى مستقبلية عربية، بحث دور مصر العربي في الثمانينات »، دارالمستقبل العربي.